



مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية
مشروع دعم تطبيق "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية

ورشة العمل التدريبية الإقليمية الثانية حول
"منهجيات التقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"

و

الإجتماع التحضيري الأوّل لإنشاء الشبكة العربية لدعم تطبيق إتفاقية الأمم لمكافحة الفساد

الدار البيضاء – المملكة المغربية

21-23 نيسان/أبريل 2008

ورقة خلفية

ورقة خلفية (مسودة)

ورشة العمل التدريبية الإقليمية الثانية حول

"منهجيات التقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"

والاجتماع التحضيري الأول لإنشاء الشبكة العربية لدعم تطبيق اتفاقية الأمم لمكافحة الفساد

1. مقدّمة

شهدت السنوات الأخيرة نمو توافق دولي واسع حول ضرورة التكتاف من أجل مواجهة ظاهرة الفساد مع تزايد الإدراك لعمق التأثير السلبي لهذه الظاهرة على جهود التنمية البشرية. فالفساد يلتهم ثروات الشعوب، ويعيق الإستثمار، ويخفض من نوعية الخدمات الأساسية التي يتلقاها المواطن كالصحة والتعليم. كما أنه يتعارض مع القيم الديمقراطية، ويعطل حكم القانون، ويهدد استقرار المجتمعات وأمنها. وفي ظل هذا التوافق الدولي، بدأت دول العالم، الفقيرة منها والغنية، بالعمل الجاد من أجل تعزيز قدراتها لمكافحة الفساد من خلال إصلاح التشريعات والتنظيمات، وبناء المؤسسات، وتدريب الكوادر البشرية، وتعزيز التعاون الدولي، والعمل على زيادة الوعي في مختلف شرائح المجتمع. وقد جاءت "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، التي تبنتها الجمعية العامة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2003،¹ والتي دخلت حيز النفاذ في 14 كانون الأول/ديسمبر 2005، لتعبّر عن هذا التوافق الدولي ولتشكّل إطارا جامعاً يمكن من خلاله تطوير مقاربة دولية موحّدة وشاملة لمواجهة الفساد وبناء الإستراتيجيات المناسبة لمنع ومحاربة مختلف تجلياته.

وقد إنضمت المنطقة العربية لهذا التوافق الدولي من باب العريض من خلال المؤتمر الإقليمي الواسع الذي عقد في منطقة البحر الميت (الأردن) بتاريخ 21-23 كانون الثاني/يناير 2008 الذي أطلق مشروع "دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية بحضور وزراء عدل وممثلين رفيعي المستوى من السلطة القضائية والجهات المعنية بمكافحة الفساد من 19 دولة عربية، إضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص وخبراء إقليميين ودوليين. وقد كرّس هذا المؤتمر التزام الدول العربية بتفعيل جهودها لمكافحة الفساد عبر بناء قدرتها على تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. فتميّزت الدول المشاركة في المؤتمر بإقرارها آلية منسّقة لإنشاء شبكة إقليمية تكون بمثابة المنتدى الإقليمي لدعم جهود تطبيق الاتفاقية على المستوى الوطني. وتعتبر هذه الخطوة سبّاقة بكلّ المقاييس ليس على مستوى المنطقة فحسب بل على مستوى العالم. وهو ما تمّ تداوله على هامش الجلسة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف الخاص بالاتفاقية المنعقد في بالي (أندونيسيا) من تاريخ 28 كانون الثاني/يناير وحتى 1 شباط/فبراير 2008. ويتوقع أن يشكل هذا المجهود، إذا ما كتب له النجاح، تجربة إقليمية مميّزة يتمّ تقديمها كتجربة فضلى في الجلسة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف المتوقع عقده في الدوحة (قطر) في نهاية 2009.

وقد سبق إطلاق هذا المشروع عدد من الخطوات المهمة التي عبّرت عن إلتزام الدول العربية الجاد بتعزيز قدرتها على مكافحة الفساد، كتوقيع 16 دولة عربية على الاتفاقية الدولية ومصادقة 11 منها عليها، وكتشكيل فريق الخبراء الحكوميين العرب المعني بالتقييم الذاتي الخاص بالاتفاقية في شهر كانون الأول/ديسمبر 2007، وكقيام الكثير من هذه الدول بإصدار تشريعات خاصة بمكافحة الفساد وإنشاء هيئات متخصصة لتنفيذها. وقد جاء هذا المشروع ليشكل إطاراً إقليمياً يقوم بتنسيق هذه الجهود وتقديم الدعم لها على المستويين الإقليمي والوطني.

2. لمحة عن مشروع "دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية

يشكل مشروع "دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية جزءاً من مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية التي تمّ إطلاقها في شباط/فبراير 2005 في البحر الميت (الأردن) تحت رعاية جلالة الملك عبدالله الثاني، وبحضور 18 دولة عربية ممثلة على مستوى رئاسة مجلس الوزراء

¹ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 58/4 المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2003

والوزراء، وبدعم من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).²

يتوقع أن يتم تنفيذ المشروع خلال المرحلة الثانية من المبادرة (2008-2010) بدعم من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وبالتنسيق مع جامعة الدول العربية.

يهدف المشروع الى زيادة الوعي وبناء المعرفة والقدرات لصانعي السياسات والممارسين في الدول العربية عبر مجموعة من النشاطات الإقليمية التي سيتم تنفيذها من خلال أربع ركائز استراتيجية تؤدي الى دعم الدول العربية في عملية مكافحة الفساد بصورة فعالة ووفق أولوياتها الوطنية:

- **تقييم الذات:** بناء معرفة متوطدة حول الأطر القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد في الدول العربية، إضافة الى الممارسات القائمة في هذا المجال.
- **فهم الحاجات:** شرح متطلبات وعناصر تطبيق الإتفاقية وتقديم أفضل الممارسات في هذا الشأن.
- **تقديم المساعدات:** دعم تطوير برامج المساعد التقنيّة على المستوى الوطني للدول العربية الراغبة بذلك.
- **مراجعة التطبيقات:** تشجيع المراجعة الدورية لجهود تطبيق الإتفاقية وتبادل التجارب الناجحة والدروس المستفادة.

وقد تمّ تحديد عدد من الأولويات لتنفيذ المشروع خلال سنة 2008، وذلك بالتنسيق مع الدول العربية ومع أخذ المناقشات التي دارت الى جانب فعاليات المؤتمر الإقليمي الذي انعقد في منطقة البحر الميت بتاريخ 21-23 كانون الثاني/يناير 2008. هذه الأولويات هي:

- هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتين 5 و6 من الإتفاقية) والإصلاحات المؤسسية ذات الصلة.
- الأخلاقيات والسلوكيات في القطاع العام والجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المادتين 8 و11 من الإتفاقية).
- مسائل التجريم وإنفاذ القانون (الفصل الثالث من الإتفاقية) مع التركيز على موضوع حماية الشهود والمبلغين (المادتين 32 و33 من الإتفاقية).
- التعاون الدولي (الفصل الرابع من الإتفاقية).³

في إطار هذه الركائز الاستراتيجية والأولويات المحددة، سيتمّ تنظيم مجموعة من النشاطات على المستويين الإقليمي والوطني من بينها مؤتمرات متخصصة، وورش عمل تدريبية، وبعثات تعليمية، وزيارات ميدانية، وغيرها. كما سيتمّ العمل مع الدول العربية بشكل وثيق من أجل (أ) دعمها في تنفيذ عملية تقييم ذاتي معمقة تخدم النشاطات المذكورة أعلاه وتساعد الدول العربية في جهودها لمكافحة الفساد وفي الإيفاء بالتزاماتها أمام مؤتمر الدول الأطراف والمجتمع الدولي، ومن أجل (ب) دعمها في إنشاء الشبكة العربية لدعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

² لمعلومات أكثر عن المبادرة، الرجاء زيارة موقع المبادرة <http://www.arabgov-initiative.org/>

³ وقد تمّ استبدال موضوع "إسترداد الموجودات" بموضوع "التعاون الدولي" على أن يتمّ معالجة مسائل تتعلّق بالموضوع الأول من خلال معالجة مسائل التعاون الدولي. وذلك نتيجة الملاحظات والمباحثات والمناقشات التي دارت أثناء المؤتمر الإقليمي في كانون الثاني/يناير 2008 وبعده.

وتقوم هذه الورقة بتناول هذين المجهودين بتفصيل في الأجزاء التي تلي، قبل الانتقال الى عرض الأهداف والنتائج المرجوة من النشاطين المنوي تنظيمهما في الدار البيضاء، في خدمة هذين المجهودين، وذلك باستضافة كريمة من وزارة العدل في المملكة المغربية:

- ورشة العمل التدريبية الإقليمية الثانية حول "منهجيات التقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" المنعقدة بتاريخ 21-22 نيسان/أبريل 2008.
- الإجتماع التحضيري الأول لإنشاء الشبكة العربية لدعم تطبيق إتفاقية الأمم لمكافحة الفساد المنعقد بتاريخ 22-23 نيسان/أبريل 2008.

3. جهود المشروع في دعم عملية التقييم الذاتي الخاص "باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"

تتطلب جهود تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وجود معلومات كفيلة برسم صورة واضحة عن الأطر القانونية والمؤسسية القائمة والحاجات والإشكاليات ذات الصلة، ما يسمح بوضع استراتيجيات محدّدة لتحقيق الإصلاح المنشود. بناء عليه، إنطلق مشروع دعم تطبيق "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية من ركيزة استراتيجية أساسية هي "تقييم الذات"، استنادا الى أن بناء معرفة متوطدة حول الأطر القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد في الدول العربية يعتبر أمرا أساسيا لنجاح اية عملية تطويرية او إصلاح جادة يمكن من خلالها رصد الثغرات في الأطر القائمة وتحليلها ومن ثم بحث السبل الكفيلة بمعالجتها.

لذلك، يقوم برنامج ادارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالخدرات والجريمة بدعم عملية التقييم الذاتي في المنطقة العربية، والتي تتم من خلال أدوات تقييمية تقنية أبرزها "القائمة المرجعية للتقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" التي قامت الأمانة العامة لمؤتمر الدول الأطراف بتطويرها مستعملة مشروع القائمة المرجعية الذي تم تقديمه خلال الدورة الأولى للمؤتمر وبعد مشاورات مكثفة مع الدول الاطراف والدول الموقعة.

وقد تم تطوير القائمة المرجعية المذكورة بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست، وبصورة برنامج إلكتروني يقدم خدمات متعدّدة تسهل وتعمل عملية جمع المعلومات. يلزم لاستخدام البرنامج تثبيته على الحاسوب الخاص بالمستخدم. وتجدر الإشارة هنا الى ان القائمة المرجعية التي تم إنجازها في 2007 لم تغط كافة مواد الإتفاقية بل إقتصرت على المواد 5 و6 و9 من الفصل الثاني (التدابير الوقائية)، والمواد 15 و16 و17 و23 و25 من الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون)، والمادتين 44 و46 من الفصل الرابع (التعاون الدولي) والمواد 52 الى 55 و57 من الفصل الخامس (استرداد الموجودات).

بالعودة الى المشروع، فقد بدأت أعمال دعم عملية التقييم الذاتي خلال جلسة العمل التحضيرية التي انعقدت في شرم الشيخ (مصر) في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2007، حيث قام مجموعة من خبراء الأمم المتحدة بتقديم القائمة المرجعية للتقييم الذاتي وشرح كيفية إستخدامها للمشاركين. تلا ذلك تنظيم ورشة عمل تدريبية إقليمية أولى، عقدت في عمّان (الأردن) بتاريخ 16-18 كانون الأول/ديسمبر 2007. وقد تم تدريب المشاركين في هذه الورشة على استخدام القائمة المرجعية وتحليل المواد التي تتناولها بغية تمكينهم من الإجابة بدقة على الأسئلة التقييمية التي تتطرحها. كما قام المشاركون بمناقشة الجهود والمعوقات ذات الصلة بتنفيذ عملية التقييم الذاتي في دولهم وسبل تفعيل هذه الجهود في المستقبل. وقد تشكل إثر انتهاء ورشة العمل، فريق الخبراء الحكوميين العرب للتقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والذي ضم في حينها خبراء من 11 دولة عربية يمثلون وزارات العدل وهيئات حكومية منحصصة في مجال مكافحة الفساد.

والتقى فريق الخبراء مرة أخرى في جلسة عمل جانبية في سياق أعمال المؤتمر الإقليمي حول "دعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية" والذي عقد تحت رعاية دولة رئيس الوزراء الاردني في منطقة البحر الميت (الأردن) بتاريخ 21-23 كانون الثاني/يناير 2008 بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالخدرات والجريمة (UNODC) وبالشراكة مع وزارة العدل وهيئة مكافحة الفساد في المملكة الأردنية الهاشمية. وقد جاء تنظيم جلسة العمل هذه في اطار مراجعة جهود الدول العربية في عملية التقييم الذاتي الخاص

باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واستطلاع حاجاتها وأولوياتها بالنسبة لتطبيق الاتفاقية وتعزيز قدراتها في مجال مكافحة الفساد.

وقد شكّلت هذه الأنشطة فرصاً هامة لبناء علاقات من التواصل المهني بين مختلف الخبراء المشاركين من الدول العربية. فأطلقت عملية جادة من البناء المعرفي الذي يتوقع أن يسهم في تكوين المعرفة اللازمة لمساعدة الدول العربية الراغبة على تطوير برامج المساعدة التقنية الخاصة بها من أجل تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما أسهمت هذا الأنشطة في ارساء أساس عملي لمساعدة الدول العربية على إعداد تقارير التقييم الذاتي المفترض تقديمها لمؤتمر الدول الأطراف الخاص بالاتفاقية، وساعدتها في البدء بجمع المعلومات التي تصب في خدمة تطوير خطط عمل المشروع.

وبالفعل فقد نالت هذه الجهود تنويه المشاركين في الجلسة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف الثاني الذي عقد في بالي (اندونيسيا). هذا ويتوقع أن تستمرّ هذه الجهود وتتوسّع مع إنضمام خبراء من خمس دول عربية على الأقلّ لهذا الفريق.

4. جهود المشروع في دعم إنشاء شبكة عربية لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

بدأت تتبلور فكرة إنشاء شبكة عربية لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أواسط سنة 2007 في إطار أعمال مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية. وقد برز هذا الإتجاه أثناء انعقاد إجتماع مجموعة تسيير المبادرة على المستوى التقني في القاهرة (مصر) بتاريخ 10 أيلول/سبتمبر 2007، حيث تمّ اقتراح إنشاء شبكة عربية لمكافحة الفساد ودعوة المنظمات الدولية الى التعاون من اجل تقديم الدعم لهذا المجهود.

تلا ذلك انعقاد إجتماع مجموعة تسيير المبادرة على المستوى الوزاري في القاهرة (مصر)، بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، برعاية رئيس مجلس الوزراء في جمهورية مصر العربية، معالي الدكتور أحمد نظيف. وقد راجع المجتمعون إنجازات المرحلة الأولى من المبادرة (2005-2007) واعتمدوا التوجّهات الإستراتيجية وبرامج العمل للمرحلة الثانية من المبادرة (2008-2010). وفي نهاية الإجتماع أصدرت توصياتهم ومنها إعلان دعمهم "العملية، التي تمّ إطلاقها، من أجل تأسيس شبكة عربية لمكافحة الفساد كآلية اقليمية لدعم المشاركة والتنسيق لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية بهدف دعم تطبيق "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد".

في عقب هذه التوصيات، انطلقت عملية التنسيق على مستوى الجهات المعنية بإنشاء مثل هذه الشبكة. فانعقد المؤتمر الإقليمي حول دعم تطبيق "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية في منطقة البحر الميت بتاريخ 21-23 كانون الثاني/يناير 2008 بمشاركة 19 دولة عربية. وقد حضر المؤتمر وزراء عدل وممثلون رفيعو المستوى عن السلطة القضائية والهيئات الرسمية المعنية بمكافحة الفساد، وبرلمانيون، وأطراف من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، إضافة الى ممثلين عن جامعة الدول العربية، والمنظمات الإقليمية والدولية وخبراء إقليميين ودوليين.

وقد كرّس المشاركون في المؤتمر إلزام دولهم بالعمل والتعاون والتنسيق من أجل تنفيذ مشروع دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية. وعبروا عن هذا الإلتزام في وثيقة الإعلان النهائي التي دعت الدول العربية التي لم توقع أو تصدّق على الاتفاقية الى الإسراع بذلك والى العمل على اعتماد الأطر القانونية والمؤسسية النموذجية التي أتت بها الاتفاقية.

وأوصى المجتمعون ببدء العمل على إنشاء شبكة عربية تضمّ مختلف الجهات الحكومية الراغبة بالإنضمام إليها، وتعمل على دعم تطبيق الاتفاقية. كما أوصوا بأهمية إنشاء شبكة عربية موازية تضمّ مختلف الجهات غير الحكومية الراغبة بالإنضمام إليها، بما فيها أطراف هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والبرلمانيين وناشطين في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.

وقد أوصى المشاركون أيضا "بتشكيل فريق من الخبراء الحكوميين العرب الذين يمثلون دولهم للبدء بصياغة شرعة الشبكة العربية للجهات الحكومية ونظامها الداخلي عبر آلية منسّقة". وتمتوا على هيئة مكافحة الفساد في المملكة الأردنية الهاشمية إستضافة أعمال هذا الفريق على أن يتمّ احترام الخطوط الإرشادية التالية:

- الهدف الرئيسي لهذه الشبكة هو تعزيز قدرة الدول العربية على مكافحة الفساد عبر تأمينها إطارا إقليميا لدعم الجهود الوطنية من أجل تطبيق الاتفاقية وذلك بالتكامل مع مؤتمر الدول الأطراف الخاص بالاتفاقية، وأمانته العامة وبهدف دعمه.
- الإنضمام لهذه الشبكة هو طوعي ولا يرتب التزامات مالية على الأعضاء.
- عضوية الشبكة مفتوحة للجهات الحكومية العربية المعنية بمكافحة الفساد.
- تتضمن آليات عمل هذه الشبكة آلية لتنسيق جهودها مع الجهود التطويرية الأخرى، ولتعزيز التعاون والتواصل مع البرلمانين والمجتمع المدني والقطاع الخاص، كونها أمرين أساسيين لتعزيز الدفع نحو تحقيق التنمية بصورة كفوءة وفعالة.
- تعمل الشبكة على (أ) تعميق حوار السياسات الإقليمي وعملية بناء المعرفة والقدرات في الدول العربية في مختلف مجالات الإتفاقية، و(ب) المساهمة في تطوير برامج المساعدة التقنية على المستوى الوطني لتطبيق الإتفاقية حسب أولويات كل دولة، و(ج) دعم آلية للتعلم من النظراء والمشورة بينهم وبناء الشراكات لدعم تطبيق الإتفاقية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، و(د) تشجيع عملية تطوير مؤشرات عربية لرصد وقياس التقدم في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في إطار إتفاقية الأمم المتحدة.
- تجتمع هذه الشبكة مع الشبكة غير الحكومية الموازية في منتدى إقليمي سنوي بغرض تعزيز الحوار حول سبل مكافحة الفساد ومراجعة جهود تطبيق "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" وتطوير خطط العمل السنوية في هذا الإطار.

وقد تمّ دعوة برنامج الامم المتحدة الإنمائي لدعم إنشاء وتفعيل هاتين الشبكتين بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي وبالتنسيق مع جامعة الدول العربية.

5. أهداف ورشة العمل التدريبية الإقليمية الثانية والنتائج المتوقعة

تأتي ورشة العمل التدريبية الإقليمية الثانية حول "منهجيات التقييم الذاتي الخاص بإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، التي ستعقد في الدار البيضاء (المغرب) بتاريخ 21-22 نيسان/أبريل 2008 بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، وباستضافة وزارة العدل في المملكة المغربية، في إطار مشروع دعم تطبيق إتفاقية "الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية.

تهدف ورشة العمل الى مراجعة التقدم الذي أحرزه فريق الخبراء الحكوميين العرب في عملية التقييم الذاتي الخاص بالإتفاقية منذ إجتماعهم الأخير 21 كانون الثاني/يناير 2008. كما تهدف الى توسيع عملية التقييم الذاتي لتشمل مواد إضافية من الإتفاقية والى تطوير أدوات تقييمية إضافية تكون أكثر تفصيلا وجدوى في تحديد حاجات الدعم لتطبيق الإتفاقية.

سيقوم المجتمعون في هذا الإطار ببحث الجهود والمعوقات ذات الصلة بتنفيذ عملية التقييم الذاتي في دولهم وسبل تفعيل هذه الجهود في المستقبل، مع اجراء معالجة متخصصة لإجابات التقييم الذاتي التي تمّ إنهاءها حتى الآن بغية تطويرها من خلال تقديم أمثلة عملية من تقارير دول أخرى من المنطقة أو العالم.

كما سيتناول المشاركون سبل تطوير برنامج القائمة المرجعية للتقييم الذاتي وأدوات تقييمية أخرى. سيقوم المشاركون بمناقشة خطوات إضافية في تقييم الأطر القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد في ضوء الإتفاقية حيث سيتم تقديم الدفعة الثانية من أسئلة التقييم الذاتي مع اجراء تمارين عملية حول مختارات من الدفعة الثانية من أسئلة التقييم الذاتي والتي تشمل (1) مدونات السلوك للموظفين العموميين (المادة 8). (2) تدابير مكافحة الفساد في القضاء والنيابات العامة (المادة 11). (3) حماية الشهود والخبراء والضحايا والمبلغين (المادتان 32 و33) ومواد تتعلق بمواضيع التعاون الدولي.

ستشكل الورشة فرصة هامة لدفع عملية التبادل المعرفي الإقليمي قدما، وبالتالي في بناء المعرفة اللازمة لمساعدة الدول العربية الراغبة في تطوير برامج المساعدة التقنية الخاصة بها من أجل تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويتوقع أن تساهم هذه الورشة أيضا بمساعدة الدول العربية على إعداد تقاريرها التي ستقدم في مؤتمر الدول الأطراف الذي سينعقد في دورته الثالثة في الدوحة (قطر) في أواخر العام 2009 من جهة، وفي دعم عملية بناء المعرفة اللازمة لتطوير تفاصيل خطط العمل المستقبلية في إطار دعم جهود تطبيق الإتفاقية من جهة أخرى.

6. أهداف الإجتماع التحضيري الأول لإنشاء الشبكة العربية الرسمية والنتائج المتوقعة

يأتي الإجتماع التحضيري الأول لإنشاء الشبكة العربية الرسمية لدعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في إطار متابعة تنفيذ الإعلان النهائي للمؤتمر الإقليمي الذي عقد بداية السنة لإطلاق مشروع دعم تطبيق إتفاقية "الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية. ينعقد الإجتماع في أعقاب ورشة العمل التدريبية الإقليمية في الدار البيضاء (المغرب) بتاريخ 22-23 نيسان/أبريل 2008 بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (OECD)، وبإستضافة وزارة العدل في المملكة المغربية.

يجتمع الخبراء ممثلو الدول العربية برئاسة رئيس مكافحة الفساد في المملكة الأردنية الهاشمية بهدف إطلاق عملية تطوير شرعة الشبكة العربية الرسمية لدعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونظامها الداخلي. وذلك وفق ما جاء الإعلان النهائي الصادر عن المؤتمر الإقليمي في البحر الميت في بداية السنة.

سيتم استعراض خطة العمل لإنشاء الشبكة واستعراض بعض التجارب المماثلة من مناطق أخرى في العالم بهدف إغناء هذه التجربة العربية الرائدة. كما سيتم مناقشة مشروع شرعة الشبكة العربية واستعراض عدد من المواضيع التي يتوقع أن تصب في خدمة تطوير النظام الداخلي للشبكة.

سيشكل هذا الإجتماع الخطوة الأولى نحو إنشاء الشبكة على أن يتبعه إجتماع آخر يسبق المؤتمر الإقليمي الواسع المنوي عقده في أواخر حزيران/يونيو 2008 بعنوان "هيئات مكافحة الفساد والإصلاح المؤسسي ذات الصلة في ظل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" حيث يتوقع أن يتم الإعلان عن إنشاء الشبكة وإطلاق أعمالها تمهيدا لعقد المنتدى الإقليمي الأول في نهاية سنة 2008.
